جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي بنكي

بعنوان:

تقييم واقع التامين التكافلي في الجزائر

(دارسة حالة شركة سلامة وكالة ورقلة خلال فترة (2006–2016)

من إعداد الطالبة: دميعي سامية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د. عزاوي عمر.....أستاذ محاضر أ رئيسا

أ.د. بوختالة سمير.....أستاذ محاضر أ مشرفا

أ.د. بوزيد السايح.....أستاذ محاضر أ ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي بنكي

بعنوان:

تقييم واقع التامين التكافلي في الجزائر

(دارسة حالة شركة سلامة وكالة ورقلة خلال فترة (2006–2016)

من إعداد الطالبة: دميعي سامية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د. عزاوي عمر.....أستاذ محاضر أ رئيسا

أ.د. بوختالة سمير.....أستاذ محاضر أ مشرفا

أ.د. بوزيد السايح.....أستاذ محاضر أ ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أهدي ثمرة جهدي المتواضع الى من أوصى بهما الله تعالى ورسوله

الى من تعب وضحى من أجل وصولي لهذه المرحلة ابي العزيز

الى التي جعل الله الجنة تحت قدميها، أمي الحبيبة أطال الله، في عمرها وحفظها

الى جميع اخوتي واخواتي

الى من كانوا رفقاء دربي وفقهم الله

الى كل الأصدقاء وزملاء في الدراسة

شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

والحمد لله الذي أعاننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع أما بعد

نشكر في المقام الأول الأستاذ المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور سمير بوختالة على ما قدمه لنا من توجيهات وارشادات

كما نتقدم بخالص الشكر الى كل الاساتذة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص:

شهدت صناعة التأمين التكافلي انتشاراً وتطورا كبيراً في مختلف دول العالم، حيث أصبحت منافساً قوياً لصناعة التأمين التجاري، غير أنها مازالت تواجه عدة تحديات تقف عقبة أمام تطورها في الجزائر أهمها غياب الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري وعدم تطور المنظومة المالية والمصرفية الإسلامية في الجزائر.

تهدف الدراسة الى تحليل واقع تطور ونمو التامين التكافلي في الجزائر في شركة سلامة لتامين التي تعتبر الشركة الوحيدة التي تمارس نشاط التأمين التكافلي في السوق الجزائرية بالاعتماد على المقابلة وتحليل نتائج وثائق المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الكلمات المفتاحية:

تأمين التكافلي، تأمين تقليدي، شركة سلامة للتأمين، مصارف الإسلامية، رقم أعمال المؤسسة، أقساط تأمين.

Summary:

The Takaful insurance industry has witnessed a great spread and development in various countries of the world, as it has become a strong competitor to the commercial insurance industry. However, it still faces several challenges that stand in the way of its development in Algeria, the most important of which is the absence of insurance culture among the Algerian individual and the lack of development of the Islamic financial and banking system in Algeria.

The study aims to analyze the reality of the development and growth of Takaful insurance in Algeria in the Salama Insurance Company, which is considered the only company practicing Takaful insurance activity in the Algerian market, based on the interview and analysis of the results of the financial documents submitted by the institution.

key words:

Takaful insurance, conventional insurance, Salama Insurance Company, Islamic banks, the institution's turnover, insurance premiums.

الفهرس

الإهداء III
شكر وعرفان IV
الملخص: V
قائمة الاشكال: VII
قائمة الجداول: VIII
المقدمة IX
الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للتأمين التكافلي 2
المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي 3
المطلب الأول: ماهية نظام التأمين التكافلي 3
المطلب الثاني: آلية عمل والعلاقات المالية والتعاقدية في شركات التأمين التكافلي 10
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية 13
المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية للتأمين التكافلي 15
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية 15
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة بالدراسات السابقة 16
خلاصة الفصل: 18
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية 19
تمهيد: 20
المبحث الاول: طريقة والأدوات 21
المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة 21
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وادواتها 25
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج 26
المطلب الاول: منتجات التامين في شركة سلامة. 26
المطلب الثاني: دراسة تحليلة لواقع التامين التكافلي في شركة سلامة للتامين 28
المطلب الثالث: عرض وتقييم مؤشرات التامين التكافلي في شركة سلامة للتامين 31
خلاصة الفصل: 35
الخاتمة: 37

قائمة الاشكال:

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	آلية عمل نظام التأمين التكافلي	11
02-01	آلية الاستثمار في شركات التأمين التكافلي وفق النموذج المختلط	12
01-02	تطور رقم أعمال الشركة	29
02-02	تطور هامش الملاءة لشركة سلامة للتأمينات للفترة (2006-2017)	30
03-02	يمثل مساهمة شركة سلامة للتامين في قطاع التامين الجزائري خلال 2012-2019	32
04-02	يمثل تطور التامين التكافلي في وكالة ورقلة خلال الفترة 2013-2016	33

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	الفروقات الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري التقليدي	09
02-01	الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	17
01-02	تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات للفترة (2006-2017)	29
02-02	تطور الحصة السوقية وهامش الملاءة لشركة سلامة للفترة (2006-2017)	30
03-02	يمثل مساهمة شركة سلامة للتامين في قطاع التامين الجزائري خلال 2012-2019	31
04-02	الجدول 02-04: يمثل تطور التامين التكافلي في وكالة ورقلة خلال الفترة 2013-2016	32

المقدمة

أ) توطئة

إن كون التأمين إحدى الأدوات الرئيسية التي تدعم النمو الاقتصادي ، وجزءا مكملا للنظام المصرفي، ونظرا للانتشار الواسع لشركاته وبالتحديد بالعالم الإسلامي تمت مناقشة مسألة التأمين التجاري، فكان هناك اختلاف في الرأي بين العلماء إلا أن أغلبهم أقر بحرمة أغلب أنواع التأمينات التجارية لاعتبارات متعددة، مما تطلب البحث عن بديل لهذا التأمين يتماشى مع الأسس والاحكام الشرعية حتى يستفيد من خدماته الكثير من المسلمين، تمثل في التأمين التكافلي والذي يختلف عن التأمين التجاري في عدة نواحي، لذلك تصاعد الاهتمام نحو إنشاء شركات التأمين التكافلي أو تحويل شركات التأمين التقليدي إلى شركات تأمين تكافلي باعتبارها إحدى مقومات النظام الاجتماعي والاقتصادي. حيث تعد شركات التأمين التكافلي إحدى المؤسسات المالية التي توجهت لممارسة أنشطتها وفقا لمتطلبات الفكر الإسلامي وفق مبادئ وأسس معينة ، وتعبر بصورة حية عن صور التعاون والتضامن بين الافراد الذين تربطهم علاقة التكافلي الاجتماعي.

تعتبر صناعة التأمين التكافلي من الاعمدة الرئيسية في هيكل النظام الاقتصادي والمالي الاسلامي نظرا للأهمية الحمائية التي توفرها لباقي الصناعات المالية من خلال عمل مختلف شركات التأمين التكافلي، هذه الاخيرة التي تزايد دورها وأهميتها في المنظومة الاقتصادية العالمية كنتيجة للتطورات المالية العالمية كنتاج للعولمة السائدة هذا من جهة ومن جهة أخرى نظرا للصدمات التي تعرض لها النظام النقدي والمالي الدولي خصوصا بعد الازمة المالية العالمية، اذ أصبح البحث عن حلول أكثر ديناميكية ومرونة أمرا حتميا لابد منه

إن غياب مثل هذه الشركات في الجزائر ووجود شركة وحيدة فقط تمارس نشاط التأمين التكافلي تمثلت في شركة سلامة للتأمينات يتطلب ضرورة تقييم واقع التامين التكافلي في الجزائر من أجل الوقوف على أهم الآليات التي تمكنها من تحقيق هذا النجاح تطبيقها بالجزائر وبالتحديد بشركة سلامة للتأمينات .

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكال التالي:

ما هو واقع التأمين التكافلي في الجزائر في شركة السلامة خلال الفترة 2006– 2016؟

ولمعالجة الإشكالية السابقة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1) ماهو المقصود بالتامين التكافلي في الجزائر؟

2) ماهو واقع تطور التأمين التكافلي في مؤسسة سلامة في وكالة ورقلة؟

ب) الفرضيات:

1) يقصد بالتامين التكافلي اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة من اجل تلافي الأضرار الناشئة عن هذه لأخطار؛

2) يشهد مستوى التامين التكافلي في مؤسسة سلامة للتامين تذبذبا خلال فترة الدراسة.

ت) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1) توضيح ماهية نظام التأمين التكافلي؛

2) إبراز صيغ الإدارة المعتمد عليها في إدارة نشاط شركات التأمين التكافلي؛

3) عرض النجاح الذي حققته صناعة التأمين التكافلي في الجزائر.

ث) أهمية الدراسة:

يعد البحث في موضوع التأمين التكافلي محاولة منا للفت الانتباه حول أهمية نظام التأمين التكافلي، باعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التجاري، حيث حظي بقبول عموم المسلمين وعلمائهم وذلك لكونه مبني على أساس التعاون بين المشتركين.

ج)منهجية الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤلات واثبات الفرضيات اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي، وكذلك إجراء منهج الوصفي تحليلي في الجانب التطبيقي وهذا من اجل إسقاط الجانب النظري على ما هو موجود في أرض الواقع.

ح)حدود الدراسة:

1) **الحدود الزمانية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية من سنة 2006 الى غاية 2016

2) **الحدود المكانية:** تمثلت عينة الدراسة في شركات التأمين التكافلي العاملة في كل من السعودية والامارات والجزائر

خ)مبررات اختيار الموضوع:

1) توافق الموضوع وطبيعة التخصص

2) حداثة الموضوع

د) صعوبات البحث:

1) قلة المراجع الخاصة بالمواضيع التأمين التكافلي؛

2) وجود تحفظ كبير على المعلومات.

ذ) هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- ✓ **مقدمة:** تناولنا فيها نظرا شاملة على الموضوع من حيث الهدف والأهمية وصعوبات الدراسة.
- ✓ **الفصل الأول:** يتناول مبحثين يتمثل المبحث الأول الأدبيات النظرية للموضوع، لننهي هذا الفصل بالمبحث الثاني الذي يتمثل في مجموعة من الدراسات السابقة المختلفة العربية والأجنبية في الأدبيات التطبيقية.
- ✓ **الفصل الثاني:** يتناول دراسة ميدانية، تضمن المبحث الأول فيها تقديم التجارب العالمية العربية في التامين التكافلي، والمبحث الثاني سنعرض التامين التكافلي في الجزائر.
- ✓ **خاتمة:** تطرقنا فيها إلى أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الادبيات النظرية

والتطبيقية للتأمين التكافلي

تمهيد:

يقوم التأمين الإسلامي على أسس ومبادئ التأمين التعاوني أو التكافلي التي تهدف إلى التعاون التكافل الاجتماعي بين المؤمّن لهم. فهو لا يقوم على أساس مبدأ الربح، بل على مواجهة الأخطار في المقام الأول وتحمل الآثار المادية لأي خطر أو ضرر يلحق بالمؤمّن له أو بممتلكاته، ويتعاون المشتركون فيما بينهم وفقاً لهذا المبدأ على تعويض أي فرد منهم يتعرض للضرر بفعل أيٍ من الأخطار التي قد يتعرض لها.

حيث قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الاول: الإطار النظري للتأمين التكافلي**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي

إن الجدل الحاصل بجواز أو تحريم التأمين التقليدي-التجاري-جعل المختصين يجتهدون لإيجاد بديل عنه يفي بالغرض ويستكمل حلقات الاقتصاد الإسلامي إلى جانب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ويعزز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في العملية التأمينية فظهر التأمين التكافلي الذي أجازته جميع الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية، حيث تهدف العملية التأمينية من خلاله إلى تحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة في عملية التأمين.

المطلب الأول: ماهية نظام التأمين التكافلي

انبثقت فكرة التأمين التكافلي من التأمين التعاوني التقليدي* ولكنه لا يقتصر على أصحاب مهنة معينة أو شريحة معينة من المجتمع، فهو أشمل وأعم بحيث يلبي حاجة المجتمع من أفراد ومؤسسات وشركات وغير ذلك، كما أنه ينسجم مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

أولا: نشأة وتطور التأمين التكافلي

إن من أقدم صور التأمين التكافلي قبل الإسلام ما ذكره ابن خلدون في مقدمته أن العرب عرفوا تأمين الممتلكات في أكثر من صورة على سبيل المثال في رحلتي الشتاء والصيف أين كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض المتضرر أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عن الرحلة، وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا مما حققه من أرباح أو من رأسماله في الرحلة. ويرجع البعض نشأة التأمين التكافلي كنظام حديث إلى القرن 15 أو 16 وكان ذلك في ألمانيا لمواجهة مخاطر إصابة الماشية بالأوبئة أو أخطار الحريق، ثم اتسع ليشمل التأمين في حالة الوفاة أو المرض، ليتخذ في القرن 18 صفة الإجبارية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية لعبت دورا فاعلا في تأسيس شركات التأمين التكافلية ودعمها ورعايتها وإنجاحها فمعظم هذه الشركات منبثقة عن المصارف الإسلامية، وتقوم المصارف الإسلامية بالتأمين على ممتلكاتها وممتلكات المتعاملين معها لدى تلك الشركات، كما أن المصارف الإسلامية تعتبر جهة إيداع واستثمار لأموال هذه الشركات[2].

---

[1] بوعزوز جهاد، **تشخيص واقع، معوقات آفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي – مع الإشارة لحالة الجزائر–**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 04، 2015، ص ص: 12-13.

[2] أحمد سالم ملحم، **التأمين الإسلامي**، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 23.

وقد مرت صناعة التأمين التكافلي بعدة مراحل منذ نشأت أول شركة تأمين تكافلي في السودان والتي قام بتأسيسها بنك فيصل الإسلامي السوداني من أجل التأمين على ممتلكاته بناء على فتوى هيئة الرقابة الشرعية سنة 1979، ومن ثم انتشرت صناعة التأمين التكافلي إلى بقية الدول العربية والأسواق العالمية، حيث جذب هذا النظام شركات عالمية كبرى إلى تأسيس شركات تأمين تكافلي مثل شركة (AIG)المنتشرة عالميا وشركة إعادة التأمين العالمية(RE-SWISS)[1]، ويمكن أن نبرز أهم محطات تطور صناعة التأمين التكافلي في النقاط التالية:

- سنة 1979: تأسيس شركة التأمين الإسلامية السودانية وفي نفس السنة ظهرت الشركة الإسلامية العربية للتأمين" إياك "في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي؛
- سنة 1984: ظهرت شركة التكافل الماليزية التي أنشئها البنك الإسلامي الماليزي؛
- سنة 1992: ظهرت في البحرين شركة التأمين الإسلامية العالمية، والتي كان لبنك البحرين الإسلامي دورا مهما في إنشائها، واستثمار أموالها[2]؛
- سنة 2009: تأسيس شركة السلام للتأمين التكافلي في بريطانيا؛
- سنة 2009: ماليزيا تصدر معيار (IFSB-8) الخاص بالتحكيم على التكافل والمعيار (IFSB-10) الخاص بتحكيم مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- سنة 2010: إصدار المعيار (IFSB-11) الخاص بالملاءة المالية لشركات التكافل؛
- سنة 2011: صدور معيار التكافل رقم 26 (AAOIFI)[3]؛
- سنة2014: بلغ عدد شركات التأمين التكافلي (216) شركة تأمين مباشر وإعادة تأمين موزعة عبر العالم، (9) منها في شمال إفريقيا؛
- سنة 2016: بلغ عدد شركات التأمين التكافلي 308 شركة معظمها شركات تأمين مباشر[4].

---

[1] وائل صالح عامر، **التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سوريا**، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص: 42.

[2] موسى ذهبية، فروخي خديجة، طرق **استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي –شركة " سلامة للتأمينات الجزائر" نموذجا–**مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015، ص: 68

[3] حجيلة قميري، **انتشار صناعة التأمين التكافلي وتطورها في الجزائر**، مجلة معارف، العدد 18، 2015، ص: 271.

[4] قرارات وتوصيات المؤتمر العام التاسع للاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي، يومي 12-2016/10/13 بجمهورية مصر العربية على الموقع 22 =bankingwords.com/library/article.php?id تاريخ الاطلاع: 2017/11/08

ثانيا: مفهوم التأمين التكافلي

بدأ التطبيق الفعلي لنظام التأمين التكافلي بعد صدور قرار أسبوع الفقه الإسلامي الثاني المنعقد بدمشق سنة1961، ومؤتمر مجمع البحوث العلمية السابع بالأزهر سنة 1976، وقرار هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي السوداني، واعتبرت هذه الفترة نقلة نوعية وحقيقية للفكر الاقتصادي الإسلامي من المجال النظري إلى المجال العملي، من خلال المباحثات وتداول الآراء في المجامع الفقهية والندوات والمؤتمرات العالمية حول شرعية التأمين التجاري، مما استدعى إيجاد البديل الشرعي له، وذلك بإنشاء شركات تأمين إسلامية تقوم مقام التأمين التجاري التقليدي[1].

وقد عرفته **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية** * في المعيار رقم 26 التأمين التكافلي على أنه: "اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه لأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن عنها، وذلك طبقا للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق[2].

كما يعرف التأمين التكافلي على أنه: " تعاون مجموعة من الأشخاص على تحمل الخطر والأضرار المحتملة من خلال إنشاء حساب (صندوق) غير هادف للربح، له ذمة مالية مستقلة تجمع فيه الأقساط والإيرادات وتصرف منه الاستحقاقات من تعويضات ومصروفات، وما تبقى يعبر عن الفائض التأميني، وذلك وفق نظام الحساب الذي تديره وتستثمره شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية "[3].

---

[1] معمر حمدي، **نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق –دراسة بعض التجارب الدولية–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، الجزائر، 2012/2011، ص: 46.

[2] عبد لله على الصيفي، **التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية**، المؤتمر العلمي حول التأمين التعاوني، الأردن، يومي 11-2010/04/13، ص: 04.

[3] علي محي الدين القرة داغي، **مفهوم التأمين التعاوني: ماهيته وضوابطه ومعوقاته –دراسة فقهية اقتصادية–**، مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، أيام 11-12-2010/04/13، الجامعة الأردنية، الأردن، ص: 12.

وعليه فان التأمين التكافلي هو عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع لترميم أضرار المخاطر المؤمنة عند تحققها على أساس التكافل والتعاون، وتدار فيه عمليات التأمين من قبل شركة متخصصة في التأمين، بصفة وكيل بأجر معلوم أو هيئة مختارة من حملة الوثائق.

أما **شركات التأمين التكافلي** فتعرف على أنها " منظمة اقتصادية تقوم بعمليات التأمين، التي من خلالها تنظم اتفاقات مع عدد من المؤمن لهم المعرضين لمخاطر محددة، وتتعهد بتنفيذ عقود التأمين، أو بدفع التعويض في حالة وقوع الحادث[1]. فهي شركات وظيفتها إدارة الأموال وليس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التجاري، وتقوم بإنشاء محافظ تأمينية ضد مختلف الحوادث ثم تدعو من أراد الاشتراك فيها بدفع قسط محدد يتناسب مع الخطر، على أن تجمع هذه الأموال في تلك المحفظة وتستثمر لصالح أصحابها (المشتركين)، وتكون تحت إدارة الشركة، فان وقع الخطر على احد المشتركين تقوم الشركة بالاقتطاع من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه حيث تقوم فكرة التأمين على التعاون والتكافل بين المشتركين، وليس على ضمان الشركة للتعويض على المكروه الذي وقع للمشترك [2].

ثالثا: خصائص التأمين التكافلي

من خلال ما سبق يمكن إيجاز خصائص نظام التأمين التكافلي في العناصر التالية[3]:

1) **اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو**: يتبادل الأعضاء التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضا، فهم في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع هذه الصفة في شخصية المشتركين جميعا يجعل الاستغلال منتفيا، لأن هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعيها.
2) **انعدام عنصر الربح**: حيث ينحصر الهدف في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء بأفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة، حي لا يسعى إلى تحقيق أي ربح من القيام بعمليات التأمين، كما أن نظام التأمين التكافلي أساسه التعاون والتبرع وليست المعاوضة بين قسط التأمين ومبلغ التأمين.
3) **قيامه بدور اجتماعي لخدمة البيئة والمجتمع**: ويتضح ذلك من خلال:
   - ✓ توفير الحماية التأمينية لمن هم في أشد الحاجة إليها؛

[1] Gean Bigot, **Droit des assurances**, Dar el nahda, Liban, 2000, p p: 34 -41.

[2] عبد الباري مشعل، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني**، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، مجمع البحوث، الرياض، 2009/1/20، مجمع البحوث، ص: 09.

[3] بوعزوز جهاد، مرجع سابق، ص: 15.

- ✓ مجال الاستثمارات، تقوم السياسة الاستثمارية على تحقيق التوازن بين الصالح العام والصالح الخاص، وذلك من خلال نظرة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي؛
- ✓ مجال التعليم والتدريب المهني، تقدم مشروعات التأمين التكافلي الكثير من المنح الدراسية لأعضائها والعاملين بها.

4) **هو عقد من عقود التبرعات.**

5) **يتميز الأعضاء فيه بحرية الملكية والإدارة:** أي أن باب العضوية مفتوح لكل راغب في الانضمام دون تمييز ومعاملة الأعضاء بمساواة.

6) **عدم الحاجة إلى وجود رأس المال عند التأسيس:** يتم إنشاء مشروعات التأمين التكافلي عندما يتفق عدد كبير من الأعضاء المعرضين لخطر معين على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعا مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس مال.

7) **يسعى لتوفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:** تعتمد فكرة التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة وذلك لغياب عنصر الربح وانخفاض المصروفات الإدارية فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى.

رابعا: تسميات التأمين التكافلي

يطلق على التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية عدة تسميات نوجزها فيما يلي[1]:

1- التأمين التعاوني :وذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم.

2-التأمين التبادلي: ويسمى تبادليا لسببين هما:

- ➢ أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه؛
- ➢ أن كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له أو المستأمن.

3-التأمين التكافلي: يعد مصطلح التأمين التكافلي الأحدث نسبياً، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقدت بالخرطوم في عام 1995.

[1] موسى مصطفى القضاة، **حقيقة التأمين التكافلي**، ندوة حول: شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 25-26 /2011/04 ، ص: 03.

والذي يتضمن صورتان[1]:

3-1 التأمين التكافلي البسيط (التبادلي المباشر): المراد به تعاون مجموعة من الأشخاص لتفادي الأضرار الناتجة عن خطر معين، بحيث يدفع كل من**هم** مبلغ من المال ليتم تعويض من أصيب بالخطر من**هم** من مجموع تلك الاشتراكات، وإذا بقي شيء أعيد لهم، وإذا لم تف الأقساط أخذ منهم.

3-2 التأمين التكافلي المركب (التبادلي المتطور): هو تأمين تكافلي بسيط في الأصل إلا أنه تتولى إدارته شركة متخصصة بصفة الوكالة، ويكون جميع المستأمنين مساهمين في الشركة، وتتكون منهم الجمعية العمومية ثم مجلس الإدارة.

ويتمثل الفرق بينهما في كون التأمين التكافلي البسيط يكون عدد المستأمنين محدودا، لكن إذا كثر عددهم وتعددت المخاطر كانت الحاجة إلى إدارة مستقلة تتولى إدارة شؤونهم.

خامسا: عناصر عقد التأمين التكافلي

يتكون عقد التأمين التكافلي من العناصر التالية:

1. **المستأمن**: وهو الطرف المؤمن له سواء أكان شخصا أو جهة؛
2. **شركة التأمين**: وهي الجهة المؤمنة حيث تتولى الشركة إبرام عقد التأمين مع المستأمن نيابة عن بقية المشتركين في التأمين التكافلي على أساس الوكالة بأجر معلوم؛
3. **الخطر المؤمن منه**: وهو الحادث الاحتمالي المستقبلي الذي يتوقع المستأمن حدوثه ولكنه قد يقع أو لا يقع، وتقوم الشركة بحساب احتمال حدوثه حسب التوزيعات الاحتمالية للحدث والجداول الاكتوارية؛
4. **قسط التأمين**: ويقصد به الاشتراك الذي يدفعه المستأمن لشركة التأمين بمقتضى عقد التأمين؛
5. **مبلغ التأمين**: هو محل التزام شركة التأمين نيابة عن المستأمنين، وهو الحد الأقصى لمسؤولية الشركة في حالة تحقق الخطر المؤمن منه[2].

سادسا: الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

[1] بهلولي فيصل، خويلد عفاف، **التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر– الواقع والآفاق–**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير–تجارب الدول–، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 3-4/ 12/2012، ص: 05.

[2] عامر أسامة، **أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي–دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008–2013–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013، ص: 15 .

تظهر هناك العديد من الفروقات الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي وذلك فيما يخص طبيعة العلاقة بين المؤمن له وشركة التأمين، مضمون العقد وسريانه، طريقة التعويض، توزيع الفائض التأميني وغيرها.... ويمكن تلخيص أهم هذه الفروق الأساسية في الجدول 1-1:

جدول رقم 01-01: الفروقات الجوهرية بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري التقليدي

وحدة المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
طبيعة العقد	عقد معاوضة، بين المستأمن والشركة، يدفع حامل الوثيقة أقساط التأمين، وتدفع الشركة مبلغ التأمين، عند توافر الشروط من أموالها المملوكة لها.	عقد تبرع، حيث يتبرع المستأمنون بالأقساط إلى محفظة التأمين وهى تتبرع إليهم بالتعويضات حسب شروطها.
الهدف	تحقيق أقصى ربح ممكن لشركة التأمين.	تحقيق التعاون بين المستأمنين لتوزيع المخاطر.
أطراف التعاقد	طرفان مستقلان متعاوضان مختلفان في المصلحة.	طرفان متحدان متعاونان ومصلحتهما مشتركة.
المستأمن	لا يهمه وقوع الحادث من عدمه حيث يدفع القسط ولن يرجع إليه شيء سواء صدر منه حادث أم لا.	يحرص على عدم وقوع الحادث لأن ذلك يعود عليه من حيث استرجاع الفائض وتوزيعه عليه وغيره من المستأمنين حقا للمشتركين
المخاطر	يتم تحويلها من المستأمنين لشركة التأمين	يشترك فيها المستأمنين أو المشتركين
محفظة (صندوق) التأمين	ليست مستقلة عن أموال شركة التأمين وجميع ما يدفعه المستأمنون من أقساط التأمين تكون مملوكة للشركة.	مستقلة عن أموال الشركة وليست مملوكة لها. فهى ملك لهيئة المشتركين وتعود عوائد استثمارها لحساب التأمين بعد استقطاع حصة الشركة كمضارب أو وكيل.
الفائض التأميني/الربح	الربح ملك للشركة وحدها بحكم أن الأقساط مملوكة لها، أما ما يستحقه المستأمنون من تعويضات عند الأضرار المؤمن عليها فإنما يستحقونه بحكم عقد التأمين لا من حيث إنهم مساهمون في الاستثمار.	أرباح الأقساط ليست مملوكة للشركة، وإنما هي مملوكة لمحفظة التأمين المملوكة للمستأمنين، بحكم أن الأقساط ملك لحساب التأمين أو هيئة المشتركين، ويوزع الفائض كله أو جزء منه على المستأمنين.
الرقابة الشرعية	لا وجود لها	من متطلبات عملها وتلتزم بأحكام الشريعة.

المصدر: أشرف محمد دوابه، رؤية إستراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي، 2016، ص: 116.

المطلب الثاني: آلية عمل والعلاقات المالية والتعاقدية في شركات التأمين التكافلي

تمارس أنشطة التأمين التكافلي وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والذي يقوم على تعاون المستأمنين أي حملة الوثائق على تعويض الضرر الذي يصيب أحدهم من الأضرار التي تغطيها الوثيقة التي يحملها، ويكون التعويض مما يتبرع به المستأمنون من اشتراكات نقدية يدفعونها في حساب التأمين أي حساب الوثائق في صورة أقساط، وكذلك عائد استثمار تلك الاشتراكات.

يقوم التأمين التكافلي على التكافل في دفع الأخطار من خلال التبرع وتوزيع الخطر على مجموعة من الأفراد دون تحميلها لفرد واحد، وتعد شركات التأمين التكافلي شركات إدارة أعمال على عكس شركات التأمين التقليدية التي تهدف إلى الضمان، وذلك من خلال إنشاء محافظ تأمينية ضد مختلف الحوادث، على أن تستثمر الأموال لصالح أصحابها تحت إدارة الشركة، وإذا وقع الخطر تقوم الشركة بالاقتطاع من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه[1]. ويمكن تلخيص آلية عمل التأمين التكافلي كما يلي[2]:

1- إنشاء حسابين منفصلين أحدهما خاص بالشركة المديرة نفسها والثاني يكون خاص بصندوق حملة المشاركين والتزاماتهم؛

2- ما يتجمع من الفائض التأميني يكون ملكا لصندوق التأمين وليس للشركة المديرة الحق في أن تأخذ منه إلا بوجه مشروع كالأجرة على الإدارة؛

3- يمكن أن يبقى الفائض كله احتياطا تراكميا لتقوية صندوق التأمين أو لتخفيض أقساط التأمين ونحو ذلك مما يعود لمصلحة المشاركين في الصندوق؛

[1] محمد أحمد زيدان، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الرياض، السعودية، يومي 07_2011/12/08، ص: 728.

[2] لعبيدي إبراهيم، **حقيقة الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2013، -ص: 27-29 .

4- التزام مبدأ العدالة وحماية أموال الصندوق عند تقدير العوض بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

والشكل التالي: يوضح آلية عمل نظام التأمين التكافلي:

الشكل رقم 01-01: آلية عمل نظام التأمين التكافلي

المصدر: صفية أحمد أبو بكر، التامين الإسلامي ضرورة حتمية وتطبيق للاقتصاد الإسلامي، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص: 27.

تستخدم شركات التأمين التكافلية ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها المالية وإدارة صناديق التكافل على وجه التحديد وهي: نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، والنموذج المختلط، وهذا الأخير أصبح الأكثر انتشاراً وممارسة.

أولا: نموذج الوكالة

يعتبر نموذج الوكالة أول صيغة شرعية قامت عليها عمليات التأمين التكافلي، وتتحدد فيه العلاقة التعاقدية بين المشتركين والشركة على أساس الوكالة، حيث يوكل المشتركون إلى شركة التكافل مهمة إدارة الصندوق، وبالتالي تتولى قبول المخاطر وتحديد الأقساط وتخصيص الاحتياطات القانونية والاختيارية وتقييم الأضرار وتحديد التعويضات ودفعها، وإدارة مخاطر السوق، السيولة، ومواجهة العجز عن سداد الأقساط، وتوزيع الفائض التأميني وفق ما يحدده الخبراء المعتمدون في تقدير التكاليف المالية للمخاطر[1].

ثانيا: نموذج المضاربة

[1] يونس صوالحي، غالية بوهدة، **إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني: رؤية فقهية نقدية**، مجلة تجديد، المجلد 17، العدد 34، 2013، ص: 05.

المضاربة هي اتفاقية استثمار أموال بين اثنين أحدهما يقدم رأس المال والآخر يقدم الجهد (المضارب)، وناتج المضاربة (الربح) يتم اقتسامه بين الاثنين بنسبة محددة مثلا (50/50 أو 1/2)، وفي هذا النموذج يكون حملة الوثائق هم الذين يقدمون رأس المال والمؤمّن هو المضارب.

ويقوم نموذج المضاربة على أساس المضاربة الشرعية بوجود كل من المضارب ورب المال ورأس المال على اعتبار تقاسم الربح بين الطرفين وتحمل رب المال الخسارة عند حصولها وعدم اشتراط نسبة من الربح أو ضمان رأس المال من طرف المضارب ما لم يتعد أو يقصر.

ويعد جميع المشتركين أصحاب المال ويدخلون في شركة مضاربة مع إدارة الشركة التأمين التكافلي كمضارب مشترك كما يلي:

- ✓ التزام كل عضو بدفع مبلغ معين وثابت من المال مسبقا ليكون رأس المال في المضاربة مشترك؛
- ✓ يقع القسط المشترك لحساب التكافل ويرد للمشتركين في نهاية السنة المالية ما تبقى من الحساب[1]؛
- ✓ يتحمل المضارب الخسارة إذا حدثت بسبب إهمال أو تقصير؛
- ✓ يتحمل المشتركون الخسارة إذا حدثت بسبب تفاعل قوى السوق؛
- ✓ يقوم المضارب باستثمار مبالغ الاشتراكات ويأخذ نسبة من الأرباح حسب الاتفاق[2].

ثالثا: النموذج المختلط

يتطلب هذا النموذج أن تكون شركة التكافل وكيلاً عن المشتركين ومضاربًا في أقساطهم بوصفها رأس المال، وتنطبق على هذا النموذج الأحكام نفسها المذكورة في النموذجين السابقين، مع ضرورة الفصل بين عقدي الوكالة والمضاربة من حيث الحقوق والواجبات.

ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال الشكل:

الشكل رقم 01-02: آلية الاستثمار في شركات التأمين التكافلي وفق النموذج المختلط

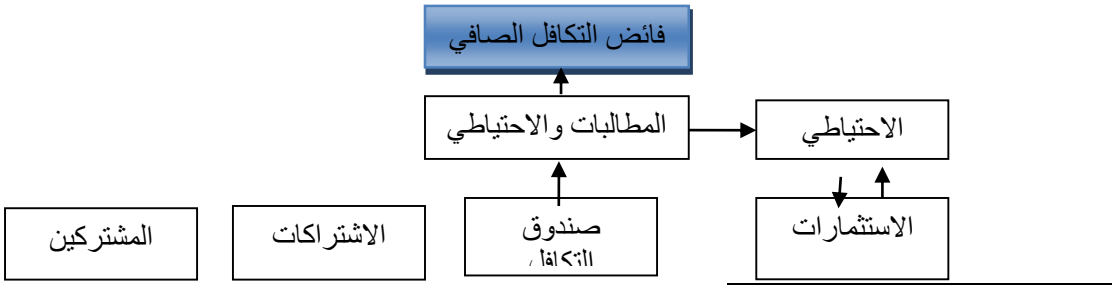

[1] عز الدين فلاح، **التأمين، مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 10

[2] سامية معزوز، **التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، المجلد أ، ديسمبر 2015، ص: 57.

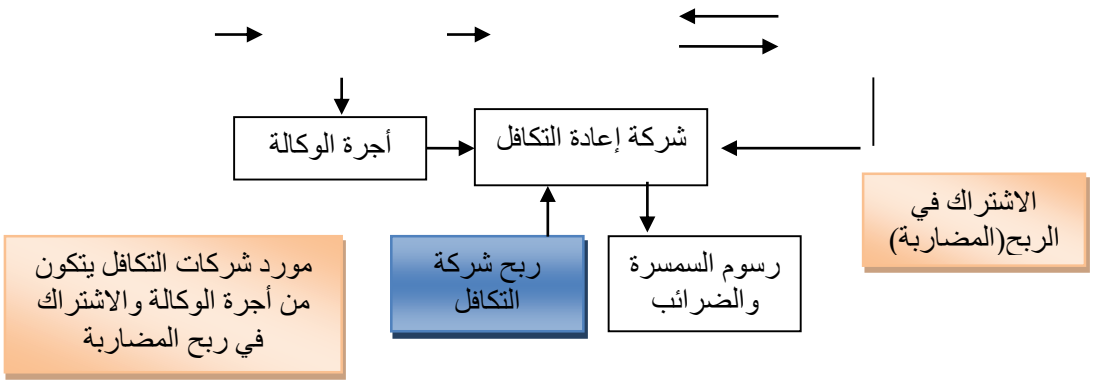

المصدر: محمد أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، تجربة التأمين التعاوني الماليزية، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، ماليزيا، يومي 7-2011/1/8، ص: 307

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا: ماجد محمد على أبو شنب (2013)

والتي جاءت بعنوان أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، حيث حاول الباحث من خلال دراسته توضيح أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال توضيح أنواع التحديات الميدانية التي تواجه صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية وهي: التحديات الشرعية، التحديات التي تتعلق بالمشتركين، التحديات التي تتعلق بإعادة التأمين، ندرة العنصر البشري المؤهل، كما استعرض الباحث أهمية تنمية الجانب التسويقي ونشر الثقافة التأمينية التكافلية بغرض تنمية صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية

كما أبرز الباحث أن نظام التامين التبادلي الإسلامي هو البديل الشرعي لنظام التامين التجاري وذلك بالاستعانة بأقوال وأحكام الفقهاء.

ثانيا: دراسة (حمدي معمر، 2017)[1]

حاول الباحث من خلال دراسته إبراز دور وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التكافلي وما تحققه من حماية لحقوق المساهمين والمشتركين وأصحاب المصالح. حيث قام بإجراء دراسة على عينة مكونة من (31) شركة من شركات التأمين التكافلي العاملة في كل من سوق التأمين السعودي والأردني والجزائري لمعرفة مدى تطبيقها لقواعد الحوكمة للتحكم في المخاطر المالية والتأمينية.

[1] معمر حمدي، **دور تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط شركات التأمين التعاوني –دراسة بعض التجارب العربية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف –الجزائر، 2017.

وقد توصل من خلال دراسته إلى أن نشاط شركات التأمين التكافلي يتطلب بالضرورة وجود جهاز للرقابة الشرعية وذلك لضمان التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على اعتبار أن آليات ومبادئ الحوكمة تقوم على الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للشركات وفي نفس الوقت أداة فعالة للرقابة على نشاطها، كما توصلت الدراسة إلى التأثير الايجابي لكل من تركيبة مجلس الإدارة، الإفصاح ولشفافية وحجم الشركة على أداء الشركات، في حين لم تتوصل الدراسة لوجود علاقة بين تركز الملكية وأداء الشركة ممثلا برقم الأعمال.

ثالثا: فلاق صليحة 2018

تعالج هذه الأطروحة متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي –تجارب عربية–، ذلك لما للتأمين التكافلي من دور هام في دعم التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر قطاع التأمين مكوناً أساسياً في القطاع المالي لكل اقتصاد ويحتاج تفعيله وتنمية نشاطه إلى تكامل وتفاعل جهود كل من الدولة وشركات التأمين التكافلي. وفي هذا الصدد تناول البحث الإطار النظري لنظام التأمين التجاري ونظام التأمين التكافلي مشيراً إلى أهم أوجه الإختلاف بينهما وآراء الفقهاء في مدى شرعيته كبديل لنظام التأمين التجاري، وصولاً إلى التعرف على الأسس النظرية لعمل شركات التأمين التكافلي، بغرض التعرف على صيغ الإدارة والإستثمار في شركات التأمين التكافلي، إضافة إلى دور هيئة الرقابة الشرعية في ضمان توافق وتطابق نشاط شركة التأمين التكافلي مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة في الاقتصاد وذلك من خلال مساهمته في بعث الأمن والطمأنينة للأفراد والمشروعات، الأمر الذي جعل العلماء المسلمين يقومون بالبحث في مشروعيته لمعرفة مدى توافقه مع قواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها، وعلى ضوء هذا البحث تم التوصل إلى عقد التأمين التكافلي الذي يعتبر بديلاً لنظام التأمين التجاري.

رابعا: دراسة سميرة جوادي (2020)

هدفت الدراسة الى ابراز دور اليات الحوكمة كميكانيزمات حديثة لتفعيل الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي العاملة في العالم العربي خاصة في كل من السعودية والامارات والأردن والجزائر، وكذلك من خلال استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتأمين التكافلي والية عمل هذه الشركات وتخحليل واقع عمل شركات التامين التكافلي في العالم العربي خاصة وإبراز اهم التحديات التي تواجهها

وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أبرزها:

- التطور الملحوظ في أداء شركات التمين التكافلي العاملة بكل من السعودية والامارات

- فعالية نظام الحوكمة المطبق في شركات التأمين التكافلي
- تعد شركة التأمين التكافلي سلامة الجزائر من بين الشركات القليلة في الجزائر التي تحقق نتائج إيجابية

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية للتأمين التكافلي

تعتبر مراجعة الأدبيات التطبيقية والدراسات السابقة محورا مهما لبناء دراسة علمية، وذلك لما لها من أهمية في تحديد المشكلة وأبعادها، وضبط متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة لمعالجة الموضوع واختبار الفرضيات، ومحاولة مناقشة ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة مكن الباحث من إبراز أوجه التشابه والاختلاف معها.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية

دراسة (2012) Yousef Abdullah Alhumoudi

تهدف هذه الدراسة هو تقييم إمكانية تطبيق التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى تقييم إذ ما كانت الأنظمة القانونية التي تحكم النشاط التأميني تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التأمين التكافلي ومختلف عقوده والقوانين المتعلقة به وتوضيح أوجه الاختلاف بينه وبين التأمين التجاري التقليدي و إبراز مختلف الأحكام المتعلقة بالتأمين وتحديد تطبيقاته على أساس الشريعة الإسلامية وآراء مختلف الفقهاء والمدارس حول مشروعية هذا النوع من التأمين وركز الباحث على ضرورة إيجاد حلول الوضع قوانين تنظم نشاط هذه المؤسسات وتتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوصل الباحث إلى ضرورة العمل مع الجهات الحكومية والمؤسسات المالية الإسلامية ومؤسسات التأمين التكافلي لتفعيل صيغة التأمين التكافلي وكذا إنشاء هيئة رقابة شرعية لمتابعة نشاط مؤسسات التأمين.

دراسة (2014)Khurshid and Lister

البحث عن أبرز الاختلافات الجوهرية بين التأمين التقليدي والتكافلي، وقياس القوة المالية لكل منهما، وقد ضمت الدراسة عينة من 12 شركة 6 تقليدية و 6 تكافلية حيث أن في سنة 2010 كان هناك 9 شركات تكافل بماليزيا ولكن تم استبعاد 3 نظرا لأن فترة نشاطها قصيرة ، كما قد تم اختيار مؤسسات تمارس نفس النشاط التأمين العائلي والتأمين على الحياة ولم يتم إدراج شركات إعادة التكافل، وتم استخدام ثلاثة نماذج

إنحذار حيث استخدم أولا صافي الأقساط كمتغير تابع لكل من التأمين التكافلي والتقليدي، ثانيا صافي إيرادات الاستثمارات كما تم حساب 13 نسبة وذلك من خلال قياس نسبة:

الربعية، الكفاءة، الملاءة المالية، النسب المالية للربعية والسيولة، وفقا للدراسة والإحصائيات قد توصلت الدراسة إلى أن أداء شركات التأمين التقليدية أفضل من شركات التأمين التكافلي من حيث الأداء المالي والكفاءة الإدارية وذلك من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسب الربحية والملاءة، كما أن شركات التأمين التقليدية تحافظ على نسبة زائدة من رأس المال وأكثر دقة في التنبؤ، كما أن للمتغيرات الاقتصادية الكلية تأثير على نمو التأمين التقليدي والعكس بالنسبة للتكافلي وبالتالي توصل الباحثون إلى أن صناعة التكافل هي أقل كفاءة من التقليدي وهي بحاجة إلى النمو.

دراسة (2014)Syed Ahmed Salman , Sheila Nu Nu Htay :

حاولت الدراسة توضيح التأمين القائم بالهند وذلك لدراسة إمكانية قبول نموذج التكافل بما حيث قام الباحثان بإعداد استبيان باستخدام مقياس "Likert وقد تم استخدامه لطبيعة البحث الاستكشافية وقد تم توزيعها على المسلمين وغير المسلمين في ثلاث ولايات من الهند بالإضافة إلى مقابلة مع حيواء التكافل (مستشاري التكافل، حيواء في الهيئة الشرعية) لمعرفة نماذج التكافل وأيها أفضل كما قد تم استخدام تقنية دلفي في المقابلة. وتوصلت النتائج إلى أن أغلب الأفراد خاصة المسلمين لديهم رغبة في استخدام التأمين التكافلي كما يعتقد أغلبيتهم أن منتجات التكافل يجب أن تكون متاحة في الهند وبالتالي قبول التكافل مرتفع جدا في السوق الهندي خاصة المسلمين منهم ، كما يعتقد الخبراء أنه فرصة حيدة لإقامة شركات التأمين لتوسيع خط الإنتاج من خلال تقديم منتجات التكافل التي لها القدرة على اكتساب حصة سوقية وسرعة النمو، كما يتوقع أن المشاركة في التأمين التكافلي هي أفضل وأكثر فائدة من المشاركة في التأمين التقليدي لأنه يعمل للمشاركين استقبال الفائض أو جزء منه كما أن للتأمين التكافلي القدرة على الحد من الفقر والبطالة.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة بالدراسات السابقة

تعتبر كل من دراسات السابقة قريبة الى للإشكالية التي تعالجها الدراسة الحالية إلا أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسات وغيرها من الدراسات الأخرى في مجموعة من النقاط يمكن أن نلخصها فيما يلي:

الجدول 1-2: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

المجال	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان والمكان	أنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الدراسي 2023/2022 أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت في ولاية ورقلة (الجزائر).	تمت في بيئات عربية وأجنبية وكانت من سنوات 2012 إلى 2020، حيث شملت الدراسات مختلفة
من حيث العينة	ركزنا في دراستنا دراسة حالة مؤسسة سلامة للتامين	ركزت معظم الدراسات على عينات مختارة أي موجهة إلى فئة معينة من مجتمع الدراسة،
من حيث منهج الدراسة	اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية.	معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح جوانب الموضوع النظرية، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية.
من حيث نوع القطاع	استهدفت الدراسة القطاع التامين، حيث كانت على عينة من المؤسسات ذات الطابع الخاص: وهي سلامة للتامين	تنوعت الدراسات السابقة بين القطاع الخاص والعام للتامين
من حيث	اعتمدت دراستنا على دراسة وتقييم واقع	تناولت الدراسات السابقة التامين التكافلي بالاضافة الى

المتغيرات	التامين التكافلي في الجزائر بإلاضافة الى رقم اعمال المؤسسة، حجم التأمينات، اقساط التامين.	مجموعة من المتغيرات الأخرى
من حيث الهدف	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع التامين التكافلي في الجزائر	تشابهت جل الدراسات السابقة في معالجة نفس الهدف وهو التعرف على واقع التامين في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل:

التأمين التكافلي يتميز بعدة خصائص يتفق في بعضها مع عقد التأمين التجاري، وينفرد عنه في البعض الآخر، فيتفق عقد التأمين التكافلي مع عقد التأمين التجاري في كونه من العقود المستمرة، الرضائية والإلزامية، ويشتركان أيضاً في كونهما من العقود الاحتمالية وفي كون مبلغ القسط ومبلغ التعويض غير متكافئان، فضلاً عن كون وقوع الأخطار يتميز بالاحتمالية، ويتفق العقدان في أنهما من عقود حسن النية، في حين يختلف عقد التأمين التكافلي عن عقد التأمين التجاري في كونه عقد تبرع، وتجتمع صفة المؤمن والمؤمن له في المشترك، كما تغلب على مشروعات التأمين التكافلي القيم الإنسانية على الربح، لذا فإنها تمد نطاقها التأميني إلى من تشتد حاجتهم إلى التأمين من أصحاب الدخول القليلة.

كما تطرقنا في الشق الثاني من هذا الفصل الى الادبيات التطبيقية لموضوع الدراسة من خلال عرضنا لمجموعة الدراسات التي سبقتنا لدراسة الموضوع بطريق مباشرة وفي الاخير اعتمدنا الى مقارنة الدراسة مع الدراسات السابقة التي على رغم من اوجه الاختلاف المتعددة تميزت بانها تختلف عنهم في الهدف والزمان والمكان مما يظهر اهمية دراستنا هذه

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

لقد اكتسبت صناعة التأمين التكافلي أهمية كبيرة في الاوانة الاخيرة من القرن العشرين نظرا للإنجازات المتميزة التي حققتها شركاته. من خلال نشاطها في مختلف أسواق التأمين، والجهود المبذولة من طرف العديد من الأطراف بما فيهم الفقهاء والعاملين في القطاع، والجهات التنظيمية من أجل تنمية وتطوير آليات عمل هذه الشركات بما يسهم في دعم نشاطها وأدائها. ونظرا لكون صناعة التأمين التكافلي بالجزائر صناعة ناشئة ولازالت في بداية مسارها، وبغرض توضيح واقع صناعة التأمين التكافلي بالجزائر خصصنا هذا الفصل لدراسة لحالة شركة سلامة للتأمين باعتبارها الشركة الوحيدة التي تمارس التأمين التكافلي في سوق التأمين الجزائري للتعرف على أدائها ومختلف آليات عملها .

حيث قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الاول: طريقة والادوات

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

المبحث الاول: طريقة والأدوات

تتمحور الدراسة الميدانية على تقييم واقع التأمين التكافلي في الجزائر، ومن اجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة خصص هذا البحث للتعرف للطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة، حيث يتضمن التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، كما يوضح البرامج المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في قطاع التامين

تتمثل عينة الدراسة في شركة سلامة للتامين

تقديم عام لشركة سلامة للتأمينات الجزائر:

إن التطرق للتعريف بشركة سلامة للتأمينات الجزائر يقودنا بالضرورة للتعريف بشركة سلامة الأم التي تعتبر شركة تأمين تكافلي دولية تضم عدة فروع من بينها شركة سلامة الجزائرية.

أولا –نبذة عن شركة سلامة الدولية "الأم":

تعتبر شركة سلامة إحدى الشركات الرائدة في تقديم حلول تأمينية تعاونية متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية لجميع عملائها حول العالم، ومنذ تأسيسها عام 1979 في دبي في الإمارات العربية المتحدة، نجحت الشركة في تلبية احتياجات عملائها من الأفراد والمؤسسات من خلال تقديم حلول تأمينية تعاونية منافسة ومتنوعة لحماية الممتلكات والتأمين ضد الحوادث والتكافل الطبي، مما جعلها تبرز كأكبر شركة تأمين تعاوني في العالم. يقدر رأسمال شركة 1,2 بليون درهم إماراتي 300 مليون دولار أمريكي)، وهي تمتلك مليار ومائتين وعشرة سهم بقيمة 1 درهم للسهم الواحد. وهي مدرجة في سوق دبي المالي، أما " بست ري " إحدى الشركات التابعة لسلامة فهي أكبر شركة إعادة تكافل في العالم، وموقعها تونس وتقدم خدماتها في أكثر من 60 دولة، وقد حصلت " بست ري " على التصنيف (BBB) من قبل مؤشر (Standard and poor's)، كما حصلت على التصنيف (B) من قبل A. Best، وقد تم اعتماد شركة إياك السعودية للتأمين التكافلي سلامة كشركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية بموجب مرسوم ملكي صدر في 2006.

وتضم مجموعة سلامة ست شركات تكافل تقدم أفضل خبرات التأمين التكافلي والحلول المتكررة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في كل من: الإمارات العربية المتحدة المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية السنغال الجزائر والأردن، إضافة إلى إعادة التكافل في تونس.

ثانيا –نبذة عن شركة سلامة للتأمينات الجزائر

تعد شركة سلامة للتأمينات الجزائر أحد الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية ومقرها السعودية، والتي تضم ست شركات للتكافل وشركة لإعادة التكافل كما ذكرنا سابقا، اعتمدت شركة سلامة في الجزائر بمقتضى القرار رقم 46 الصادر من قبل وزارة المالية بتاريخ 2 جويلية 2006، وقد استحوذت على الشركة السعودية البركة والأمان المنشأة في 26/03/2000، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الاعتماد بموجب التأسيس الجديد أصبحت شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدر في البداية بـ 450 مليون دج ليتم رفعه مرات عديدة لزيادة ملاءتها المالية وقدرتها على الوفاء، ليستقر عند 2 مليار دج امتثالا لقرارات السلطات الوصية، وهو مقسم إلى سهم تم اكتتابها وتحريرها بالكامل وفق ما ينص عليه القانون، موزعة على أهم المساهمين،

- شركة التكافل وإعادة التكافل العالمية للاستثمار؛
- شركة إعادة التأمين التونسي السعودي " BEST RE TUNISIE "؛
- بنك البركة الجزائري.
- السيد رضا فريد بن بوزيد

اعتمدت الشركة لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين على الأضرار، وهي الوحيدة في الجزائر التي توفر خدمات التأمين التكافلي نجحت شركة سلامة الجزائر في تحقيق نتائج مرضية طيلة فترة نشاطها، وهي تملك حصة سوقية محترمة من سوق التأمينات في الجزائر الذي تسيطر عليه الشركات العمومية.

رابعا –هيكلة شركة سلامة للتأمين الجزائر

يسير نشاط شركة سلامة الجزائر بهيكل تنظيمي ينقسم إلى المستوى المركزي الذي يحوي المديرية العامة للشركة والتي تقع في مكان حيوي بالجزائر العاصمة، وعلى المستوى الجهوي نجد سبعة (7) مديريات جهوية لتنسيق العمل ومراقبته بالإضافة إلى مختلف الوكالات التي توجد على المستوى المحلي بكل أنواعها (الوكالات المباشرة، الوكلاء العامون ووكالات الدخل النسبي).

أ) على المستوى المركزي الإدارة العليا تقوم الإدارة العليا بأداء مهامها بقيادة المدير العام بمساعدة فريق من كبار المدراء، وتتكون إدارة الشركة من المديريات الآتية:

1) مديرية الاكتتاب: وتتلخص مهامها في:

إعداد سياسات وإجراءات عمل اكتتاب عقود التأمين، مع إعداد دليل الاكتتاب وتعديله كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛

جمع وتقييم المعلومات المتعلقة بالمخاطر المعنية؛

تسعير أعمال التأمين المعروضة وقبول المخاطر المربحة وإدارتها؛

إدارة وتأمين إعداد وثائق الزبائن بدقة وفي الوقت المناسب دون تأخير؛

إدارة المطالبات وهي تتضمن إجراءات تقليل المخاطر والحد من الخسائر من خلال تحليل إحصائي لتاريخ الزبون وطبيعة الخسائر، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين نمو مستمر للمحافظ ذات الربحية، إذ أن عملية المراقبة الفعالة للتكاليف من إحدى الأهداف الرئيسية لإدارة المطالبات في الشركة.

2) مديرية المالية والمحاسبة:

تكلف بمهام التأكد من سلامة المعلومات المالية للشركة ودقتها، وكذا إعداد القوائم المالية إدارة التدفقات النقدية وتنسيق عملية إعداد حسابات الشركة مع المراجعين الخارجيين، كما تقوم بالإشراف على استثمارات الشركة بإتباع استراتيجية استثمارية تمكنها من الحفاظ على هوامش ملاءة مالية قوية، ولحماية مصالح كافة المساهمين حسبما تنص عليه الأنظمة والقواعد المعمول بها في مجال التأمين؛

3) مديرية الموارد البشرية:

وهي مكلفة بإدارة شؤون موظفي الشركة بالتنسيق مع مختلف المديريات، كما تسهر على استقطاب الموارد البشرية للشركة وتنميتها وصقلها وتدريبها عبر برامج توظيف وتدريب مركزة للوصول بها إلى أقصى درجات الفعالية والكفاءة في الأداء، بالإضافة إلى المهام الكلاسيكية المعروفة من تنظيم ومتابعة بينات الموظفين وتسيير مسارهم الوظيفي وغيرها.

4) مديرية تقنية المعلومات: تضطلع هذه الإدارة بمهمة التكامل مع بقية مديريات الشركة الأخرى بهدف ترجمة خطط الشركة المستقبلية لأنظمة وحلول تطبيقية حول:

إدارة المتطلبات الجديدة وتحسين الأنظمة المستخدمة؛

إدارة نظم البنية التحتية لتقنية المعلومات للتوافق دائما مع خطط الشركة؛

العمل على تطوير النظم المتعلقة بأنظمة التأمين الداخلية نظم الحسابات، الموارد البشرية، الأرشفة المخاطر، سير العمل وخدمات الزبائن وكذا نظم تطبيقات الويب الخاصة بالتأمين لفروع الشركة الخارجية وشركاء العمل؛

تطوير أنظمة مستودعات البيانات والتقارير بهدف تسريع آلية اتخاذ القرارات النوعية، بالإضافة إلى إدارة المهام التشغيلية اليومية للشركة.

5) مديرية التسويق والتجارة:

تضطلع هذه الإدارة بعمليات التسويق والمبيعات لمنتجات الشركة عبر تنفيذ الاستراتيجية المسطرة والقائمة على تنويع المنتجات وتبني طريقة تسعير دقيقة وزيادة رضا الزبائن لضمان المحافظة عليهم والاعتماد على شبكة واسعة للتوزيع وتقسيم السوق إلى قطاعات كما تسعى الشركة بصورة مستمرة إلى تطوير منتجاتها لتتناسب وحاجات زبائنها، كما تقوم بتنظيم قنوات التوزيع المنتشرة عبر التراب الوطني بشتى أنواعها، وكذا تنظيم حملات مكثفة للدعاية والإعلان والعلاقات العامة التي من شأنها تمكين الشركة من اكتساب مكانة متميزة في السوق وتقديم منتجات تتسم بالجودة والأمان والقيمة التنافسية.

6) مديرية المراجعة الداخلية (التدقيق):

يتمثل دورها الأساسي في التأكد من سلامة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة بما يمكنها من تحقيق أهدافها وحماية أصولها، كما تقوم بتقييم كفاءة وفاعلية أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية الموضوعة، بالإضافة إلى التدقيق والمتابعة المستمرة لعمليات وأنشطة الشركة المختلفة للحد من احتمال وجود الأخطاء أو الغش أو التزوير.

7) مديرية المراقبة: وهي تهتم بضمان التزام بتطبيق التشريعات والتنظيمات الصادرة عن الجهات المشرعة لقطاع التأمين، وبأنها تؤدي أعمالها بطريقة متكاملة ومهنية ومتخصصة.

8) مديرية الخبرة والوقاية: تعمل إدارة الخبرة والوقاية على تكوين الزبون ليكون على إطلاع ومعرفة بحقوقه وواجباته بتقديم مجموعة من النصائح والتوجيهات بدون مقابل مادي.

9)مديرية المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بتبني أفضل الممارسات المعمول بها في مجال التأمين لتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة، ومن مسؤولياتها عملية قياس وتقييم ومراقبة للمخاطر والحد منها بصفة مستمرة على مستوى المخاطر الفردية والكلية وتطوير استراتيجيات لإدارتها.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وادواتها

اولا: متغيرات الدراسة

يتمثل متغير الدراسة في تامين التكافلي

ثانيا: مؤشرات الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكاليات وفرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة من المؤشرات:

1) رقم اعمال المؤسسة؛
2) حجم التأمينات؛
3) اقساط التامين؛

ثالثا: طريقة جمع البيانات

اعتمدنا في دراستنا الميدانية على جميع المعلومات على ما يلي:

1) المقابلة الشخصية مع مسؤول مديرية فرع السلامة ورقلة؛
2) تقارير السنوية للمؤسسة؛
3) الدراسات السابقة؛

رابعا: منهج الدراسة

للوصول إلى نتائج البحث العلمي لابد من طريقة منظمة منسقة بمعنى الوسيلة التي يتم بواسطتها يتم الوصول إلى الحقيقة وإلى مجموعة حقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختباره للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها للوصول بها الى هدف البحث علمي.

على ذكر ما سبق وانطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ميدانيا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظرا لطبيعة البحث التي تفرض علينا إتباع هذا المنهج

وقد اعتمدنا هذا المنهج بهدف تحليل نتائج الدراسة الميدانية للوصول إلى الاجابة على الاشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

تعتبر حالة الجزائر تجربة قصيرة وغير متنوعة في العمل بالتأمين التكافلي وتقتصر على قيام شركة "إياك"* السعودية من خلال شركة سلامة للتأمين الجزائر، وترجع دوافع اعتماد التأمين التكافلي في الجزائر إلى الأسباب التالية

المطلب الاول: منتجات التامين في شركة سلامة.

كانت الشركة في بداية نشاطها تقدم منتجات تأمينية في كل فروع التأمين وإعادة التأمين التي تتفرع عن تأمينات الأضرار والأشخاص، إذ كانت تقدم منتجات تتنوع بين المنتجات العامة ومنتجات تكافلية خاصة بالأشخاص، والتي نستعرضها فيما يلي:

اولا: المنتجات العامة للشركة:

أ) تقوم شركة سلامة للتأمينات الجزائر بعمليات التأمين التالية:

1) التأمين على السيارات؛

- التأمين على الأخطار المتعلقة بالمؤسسات سواء المتعلقة بمرحلة الاستثمار أو الاستغلال لتمكين الشركات من القيام بأنشطتها بتوفير حد أدنى من الأمن؛
- التأمينات ضد الأخطار الصناعية المتنوعة ويضم هذا النوع من التأمينات ثلاث فروع أساسية تتمثل في التأمين على الحرائق الأضرار الكهربائية، التأمين على الأخطار المتنوعة (كسر الزجاج، الكوارث الناجمة عن المياه، سرقة البضائع والأموال.)، التأمين على الكوارث الطبيعية التي تضم التأمينات الإجبارية التي تغطي الأخطار الطبيعية كالزلازل الفيضانات والانهيارات الطينية، والأعاصير وانزلاقات التربة وغيرها؛

- التأمينات على التركيبات الكهربائية والالكترونية ظهرت حديثا مع كثرة استعمال الرقمنة وما نتج عنها بظهور عدة أخطار كالاحتيال الالكتروني والسرقات، يغطي هذا النوع تصليح الأضرار مهما كانت أسبابها خاصة الإهمال نقص الخبرة للموظفين المستخدمين السقوط، انقطاع التيار الكهربائي والآثار المتعلقة به وغيرها؛
- التأمينات على المسؤولية المدنية المختلفة ويضم هذا النوع تأمينات المسؤولية المدنية للاستغلال التأمين على المسؤولية المدنية للسيارات تأمينات المسؤولية المدنية للإداريين ومسيري المؤسسات؛
- تأمينات النقل: ويشمل تأمين كل عمليات النقل، سواء البحري، الجوي والبري مهما كانت طبيعته، سواء كان النقل للحساب الشخصي أو لفائدة الغير بالإضافة لتغطية المخاطر المتعلقة بالنقل ذهابا وإيابا؛
- التأمينات على أخطار الهندسة والبناء ويغطي هذا النوع من التأمينات جميع الأخطار الكامنة في الورشات ومواقع البناء، ويمكن أن يطلب هذا النوع من التأمينات من رب العمل أو المقاول أو من طرف عمال البناء.
- تأمينات المخاطر البسيطة كالتجارة والسكن وغيرها؛
- إعادة التأمين.

ثانيا: منتجات التكافل في شركة سلامة الجزائر

كانت الشركة في بداية نشاطها تقدم منتجات تكافلية تسمح للأفراد بالاستفادة من تراكم رأس المال أو المعاش التعاقدي في حالة وقوع حوادث قد تؤثر في تراجع أو انقطاع مداخيلهم، وهي منتجات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية المعروفة باسم التكافل، وتتمثل في:[1]

- التأمين التكافلي وتراكم رأس المال يتضمن توفير ودفع رأس المال معدل وقت التقاعد؛
- التامين التكافلي والرعاية الاجتماعية: هو منتج جديد مخصص لأرباب الأسر، بحيث أنه في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن عليه، يستفيد المعنيون (الأزواج، الأبناء والأمهات) من الدفع الفوري لمبلغ في شكل تأمين على الحياة؛

[1] صليحة فلاق ، منتجات التامين التكافلي في الجزائر " دراسة حالة شركة سلامة التامين ، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 1، العدد 01، 2020، ص 123

- التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن عليه، وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص؛
- التأمين الجماعي الاحتياطي تكافل يضمن تحويل مال الراتب السنوي شاملا أو مضاعفا في حالة الوفاة أو العجز الكلي الدائم، تسديد النفقات الإضافية المتعلقة بالمرض والمنتجات الصيدلانية والعلاج، دفع تعويضات جزافية في مناسبات سارة كالزواج، الختان الميلاد، الذهاب إلى الحج أو العمرة .... إلخ؛

فوائد منتجات التكافل وهي منتجات مرنة تمكن الناس من القدرة على تشكيل معاش تقاعدي، حماية الأسرة في حالة الوفاة الطبيعية أو العجز فرصة تحسين الوضع العائلي،

بعد صدور القانون 06-04 الصادر في 20/02/2006 والذي ينص على ضرورة الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص مع منح مهلة 5 سنوات للتقيد به توقفت الشركة عن تقديم المنتجات التكافلية امتثالا للقانون، ونشير في هذا السياق بأن المنتج التكافلي استطاع أن يضفي طابع الالتزام بمبادئ و قرارات الهيئة الشرعية شركة التأمين الوحيدة التي لديها هيئة رقابة شرعية في الجزائر) فيما يخص نشاطات التأمين بالجزائر، بحيث تقوم هذه الهيئة بمراقبة جميع الأعمال المتعلقة بالمنتجات أو البرامج التي تقدمها الشركة للجمهور و دراسة الاستثمارات و غيرها من وجه شرعي، و نظرا لتوافر البديل الإسلامي استقطبت "سلامة للتأمينات عددا هاما من العملاء منذ بداية العملية سنة 2006، حيث وصلت قيمة العقود التأمينية التي أبرمتها الشركة فيما يتعلق بمنتجات التأمين التكافلي إلى 35 مليون دج سنة 2012 . وبغرض إحياء المشروع كانت قد وقعت بروتوكول اتفاق ودخلت في مفاوضات مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي باعتباره شركة تعاضدية لتأسيس شركة تأمين على الأشخاص تقدم منتجاتها للفلاحين ومحترفي المهن المرتبطة بها كالصيادين مثلا وسكان الأرياف والقرى، لكن المشروع لم ير النور وهي الآن تبحث عن أطراف أخرى تتوافق معها لتنفيذ المشروع.

المطلب الثاني: دراسة تحليلة لواقع التامين التكافلي في شركة سلامة للتامين

سجلت شركة سلامة للتأمينات كشركة خاصة نموا ايجابيا ومتواصلا في رقم أعمالها منذ تأسيسها وذلك مقارنة بباقي شركات التامين الخاصة العاملة في سوق التأمين الجزائري في ظل استحواذ شركات التأمين العمومية على النسبة الكبرى من الحصة السوقية.

الجدول رقم02-01: تطور رقم أعمال شركة سلامة للتأمينات للفترة (2006-2017)

(الوحدة: مليون دج)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	1055	1422	1916	2490	2540	2797	3277	4015	4491	4707	5019	4787
نسبة التطور	%62	%34.79	34.81 %	29.89%	2%	10.19%	17.98%	21.97	11.58	5.14	7%	%5-

المصدر: سميرة جوادي ، اثر تطبيق اليات الحوكمة على الاداء المالي لشركات التامين التكافلي ، اطروحة دكتورة في في البنوك والتامينات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2020/2019

يمثل الجدول نسبة تطور رقم اعمال شركة سلامة للتأمين في الفترة الممتدة من سنة 2006 الى سنة 2017 والشكل يوضح تطور رقم أعمال الشركة:

الشكل رقم 02-01 : تطور رقم أعمال الشركة

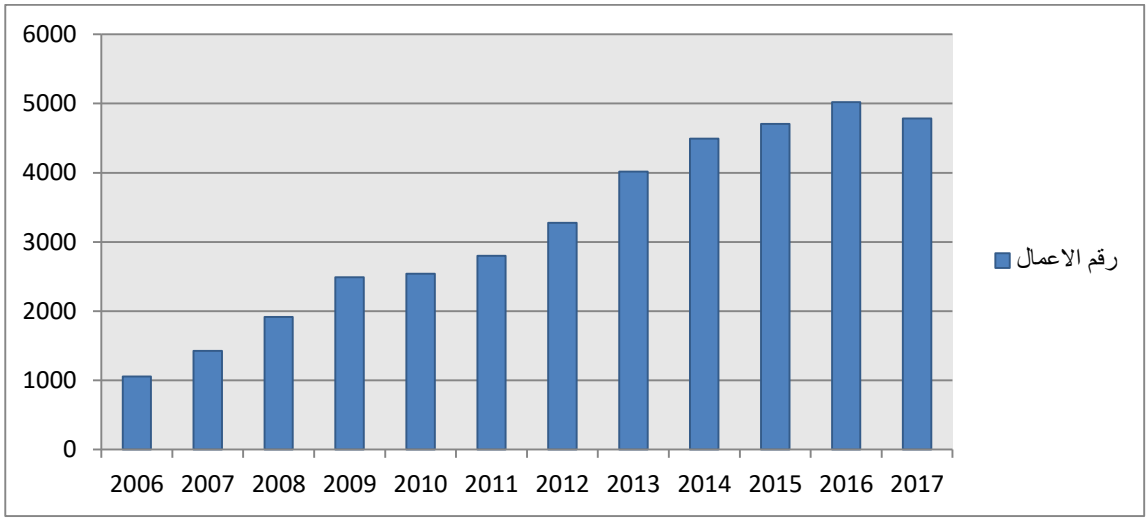

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول 02-01

من خلال معطيات الجدول والشكل البياني اعلاه يتضح لنا أن نشاط الشركة عرف تطورا ملحوظا من سنة 2006 إلى سنة 2017، حيث سجلت الشركة سنة 2006 رقم أعمال يقدر ب 1055 مليون دج ليصل إلى 2490 مليون دج خلال سنة 2009، بينما سجلت 4787 مليون دج سنة 2017 بالرغم من الانخفاض المسجل مقارنة بسنة 2016 أين سجلت 5019 مليون دج بانخفاض بنسبة 5%. محققة بذلك

فارقا يقدر ب 3732 مليون دج بين سنتي 2017 و2006. وبالرغم من هذا التطور المحقق إلا أن ذلك لا يعتبر كافيا نظرا لغياب الثقافة التأمينية والتكافلية بالأساس في المجتمع.

أما بالنسبة تطور الحصة السوقية وهامش الملاءة المالية للشركة يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-02: تطور الحصة السوقية وهامش الملاءة لشركة سلامة للفترة (2006-2017)

(الوحدة: مليون دج)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
هامش الملاءة	497	524	658	728	2208	2230	2244	2298	2538	2646	2733	2941
نسبة التطور	%3	5%	26%	11%	203%	1%	1%	2%	5%	4%	3%	8%
الحصة السوقية	-	-	-	-	3.2%	3.2%	3.3%	3.5%	3.5%	3.6%	3.8%	3.5%

المصدر سميرة جوادي، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم 02-02: تطور هامش الملاءة لشركة سلامة للتأمينات للفترة (2006-2017)

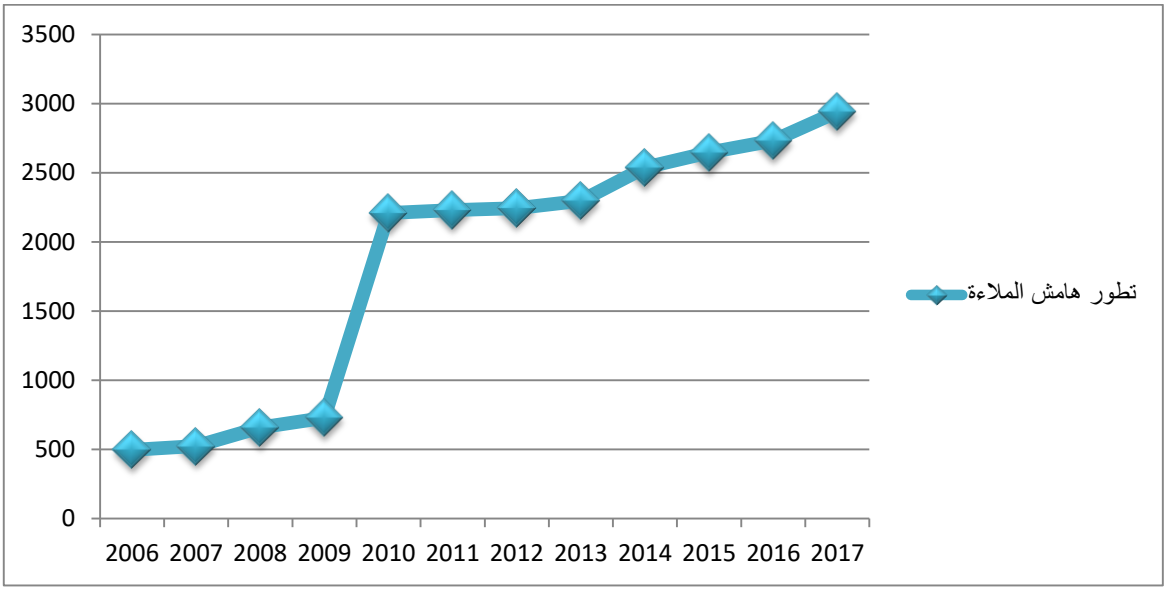

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد معطيات الجدول رقم 02-02

وتجدر الإشارة إلى أن تطور هامش الملاءة يرجع إلى تحسن حجم الأقساط المكتتبة مع الحرص على استثمار التوظيفات المالية مع تجنب كل ماله علاقة بسعر الفائدة من خلال توظيف الالتزامات المقننة في شكل ودائع لدى بنك البركة واستثمار جزء آخر في العقارات. إلا أن المشكل المطروح بالنسبة لاستثمارات شركة سلامة هو إلزامية توظيف جزء كبير من الالتزامات المقننة في شكل أصول مالية اقل مخاطرة وأكثر سيولة

وهي سندات الخزينة، وهو ما يقع الجزء الأكبر منه على عاتق لجنة الاستثمار وكيفية تسييرها للأموال والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة سلامة للتأمينات.

المطلب الثالث: عرض وتقييم مؤشرات التامين التكافلي في شركة سلامة للتامين

1) حجم إنتاج شركة سلامة للتأمينات في الجزائر

تقدم شركة سلامة للتأمينات خدماتها التأمينية في قطاع التأمين الجزائري، من خلال 150 وكالة على مستوى كافة التراب الوطني، والتي تقع تحت إشراف 4 مديريات جهوية، أما بخصوص حجم إنتاج شركة سلامة للتأمينات وحصتها مقارنة بخصوص باقي شركات التأمين الناشطة في قطاع التأمين الجزائري فسوف نقوم بتوضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2-3: يمثل مساهمة شركة سلامة للتامين في قطاع التامين الجزائري خلال 2012-2019

(الوحدة: مليون دج)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
شركة سلامة للتامين	2548	2659	3267	3280	4050	4050	4710	5019
النسبة المئوية	3.29	3.27	3.75	3.27	3.52	3.58	3.59	3.75
باقي شركات التامين	74791	78423	84062	96902	110835	120972	126541	128518
النسبة المئوية	96.71	96.73	96.25	96.73	96.48	96.42	96.41	96.25

المصدر: نوال بن عمار، متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي -دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين خلال الفترة (2013 -2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2020

الملاحظ من الجدول أن حصة شركة سلامة للتأمينات الجزائر طيلة فترة الدراسة قد عرفت نمو من سنة إلى أخرى، ليصل حجم إنتاجها سنة 2019 إلى 5019 مليون دينار جزائري، مقارنة بما كان عليه سنة 2012 بفارق زيادة مقداره 2471 مليون دينار جزائري أي بمعدل نمو 96.97%، لكن يبقى هذا الحجم كإنتاج ضعيف مقارنة بإنتاجية باقي شركات التأمين، حيث حققت شركة سلامة للتأمينات ما نسبته 3.5% في

المتوسط من إجمالي الحصة السوقية لقطاع التأمين في الجزائر، التي في غالبها مشكلة من مساهمات شركات تأمين تجارية، الأمر الذي يعكس المساهمة الضئيلة للتأمين التكافلي في الجزائر باعتبار أن شركة سلامة للتأمينات هي الشركة الوحيدة التي تقدم نسبيا بعض المنتجات التأمينية التكافلية في السوق الجزائرية.

والشكل الموالي يبين ن بوضوح الفرق الكبير بين حصيلة أقساط شركة سلامة للتأمينات كأقساط تأمين تكافلي وأقساط باقي شركات التأمين كأقساط تأمين تجاري:

الشكل 02-03: يمثل مساهمة شركة سلامة للتامين في قطاع التامين الجزائري خلال 2012-2019

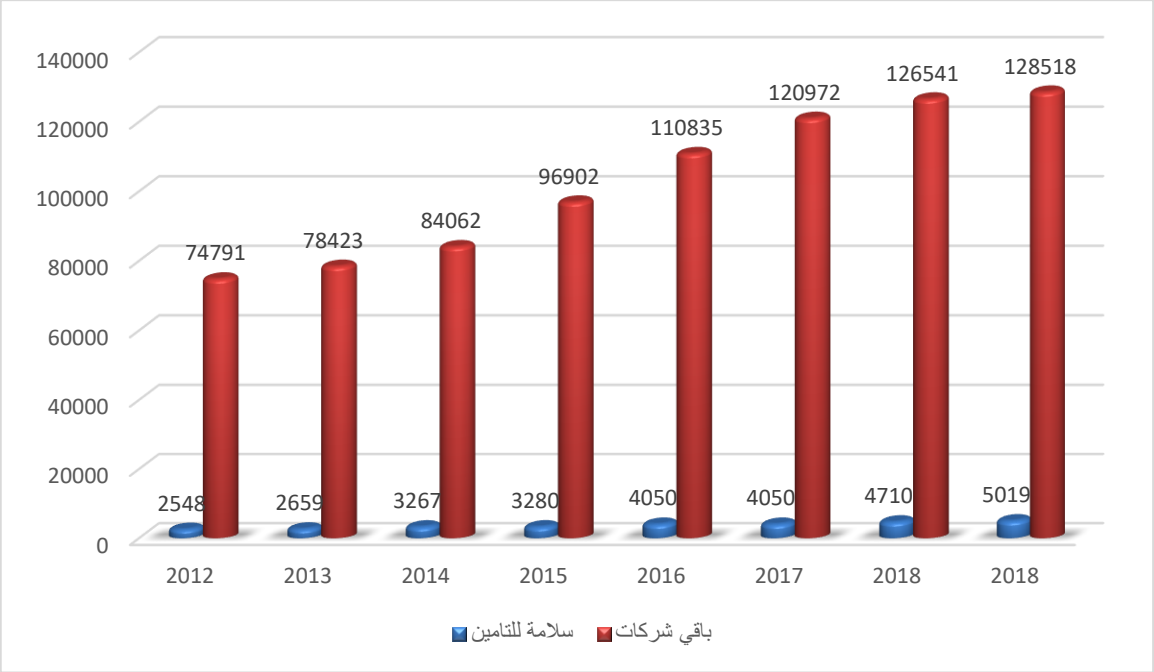

المصدر: من اعداد الطابلة بالاعتماد على الجدول 02-03

2) حجم انتاج التامين التكافلي في شركة السلامة للتامين فرع ورقلة

تعتبر وكالة ورقلة من بين اكبر الفروع واكثرها دخلا على مستوى القطر الوطني وفي مايلي سيتم عرض لحجم تأمينات التكافلية المقدمة من طرف وكالة ورقلة خلال الفترة 2013-2016 والجدول الموالي يوضح ذلك الجدول:

الجدول 02-04: يمثل تطور التامين التكافلي في وكالة ورقلة خلال الفترة 2013-2016

(الوحدة: مليون دج)

2016	2015	2014	2013

التكافل	1.329.364.62	607.208.37	34.642.86	145.425.35

المصدر: نوال بن عمار، متطلبات تطوير آليات عمل شركات التأمين التكافلي –دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتأمين خلال الفترة (2013 –2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2020

الشكل 02–04: يمثل تطور التامين التكافلي في وكالة ورقلة خلال الفترة 2013–2016

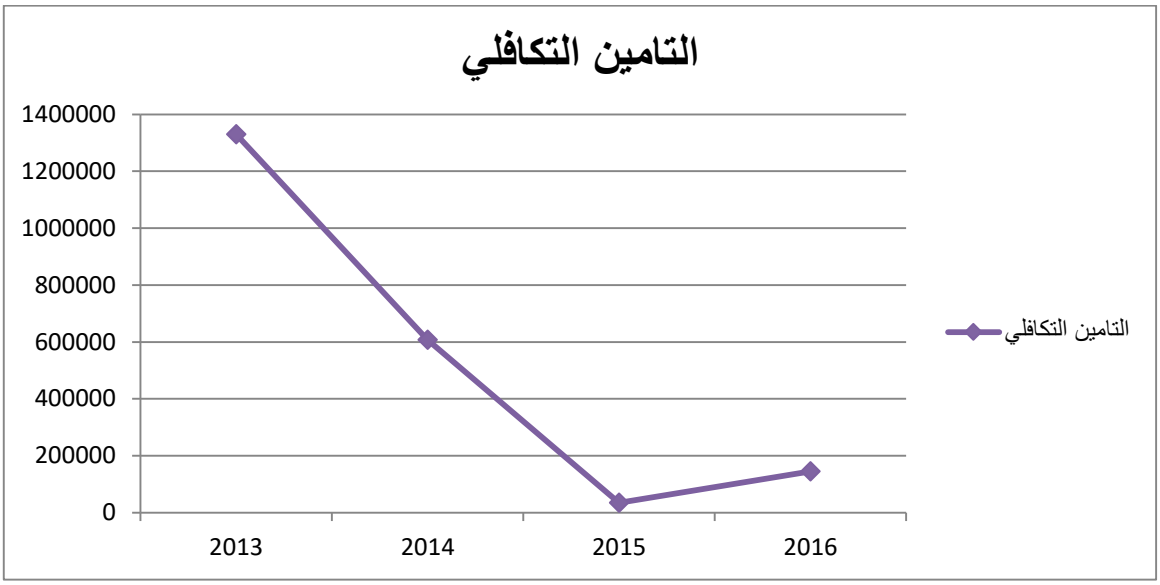

المصدر، من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول 02–04

من خلال الجدول والشكل اعلاه ان التامين التكافلي سجل خلال فترة الدراسة مستويات متذبذبة حيث سجل سنة 2013 مبلغ قدره 1.329.364.62 ثم انخض في سنتين المواليتين ليصل الى ادنى مستوياته في 2015 بمبلغ قدره 34.642.86 ثم عاد الى الارتفاع في سنة 2016 ليسجل مبلغ قدره 145.425.35والسبب الرئيسي في هذا التذبذب غياب النصوص التنظمية المحددة وغياب ثقافة هذا النوع من التامين في المجتمع الورقلي.

3) عرض ومناقشة نتائج الفرضية:

- جاءت الفرضية الاولى على النحو التالي: تكتسي صناعة التالمين التكافلي مكانة هامة في سوق التامين الجزائري من خلال ماتم تطرق له سابقا ووفقا لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلاميةالتي عرفت التامين التكافلي على اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه لأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن عنها، وما تم توصل اليه من خلال المقابلة الشخصية مع مديرة شركة سلامة للتامين التي شرحت آلية التامين التكافلي وفقا لهذا التعريف وهذا ما يؤكد صحة الفرضية ويفرض علينا قبولها
- جاءت الفرضية الثانية على نحو التالي مستوى التامين التكافلي في مؤسسة سلامة للتامين يشهد مستوى متذبذب خلال فترة الدراسة من خلال الشكل 02-04 والذين يبين مستوى تطور التامين التكافلي في وكالة ورقلة حيث سجل هذا النوع من التامين مستويات متذبذبة انطلاقا من سنة 2013 ثم انخفض في سنة 2014 ليصل الى ادنى الحدود في سنة 2015 ثم عاد للارتفاع في سنة 2016 وهذا ما يوكد صحة الفرضية الثالثة ويفرض علينا قبولها

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم واقع التامين التكافلي في الجزائري وذلك بقصد الرفع من مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر صناعة التأمين التكافلي صناعة ناشئة، تعاني عدة صعوبات معظمها نابع من طبيعة النظام المالي المسير، إضافة إلى نقص الثقافة التأمينية بصفة عامة والتكافلية بصفة خاصة لدى الفرد الجزائري، الأمر الذي ساهم في عدم انتشار هذه الصناعة ونموها.

وبناء على نتائج الدراسة الميدانية تبين لنا ان مساهمة شركة سلامة للتامين التكافلي ضعيفة مقارنة بشركات الاخرى بالرغم من كونها الوحيدة في هذا السوق.

الخاتمة

الخاتمة:

أضحى التأمين من الضروريات الملحة في حياتنا المعاصرة وذلك بسبب تعقد الحياة وارتفاع نسبة المخاطرة المحيطة بالانسان، هذا ما رفع جعل الاهتمام يتزايد خاصة في الدول النامية؛ شكل تعدد المخاطر إلى تنوع في صيغ التأمين بما يتلائم وخصائص كل دولة.

ان تطوير وتنمية صناعة التأمين التكافلي يتطلب بذل الجهود من أجل مواجهة الصعوبات التي تواجه نظام التأمين التكافلي، ويتحقق ذلك من خلال إصدار الدولة لتشريعات تقنن وتنظم صناعة التأمين التكافلي، إضافة إلى تنمية دور الرقابة الشرعية سواء كانت داخلية أو الخارجية والعمل على توحيد المرجعية الشرعية من خلال إنشاء هيئة شرعية عليا (مركزية)، فضلاً عن ضرورة تنمية الجانب المالي والفني لشركات التأمين التكافلي من أجل توفير السيولة اللازمة لتغطية المخاطر التي تؤمن عليها ومواجهة أي عجز مالي للشركة، للحصول على ثقة المؤمن لهم وضمان بقائها واستمرارها في القطاع، إضافة إلى الاهتمام بتنمية الجانب التسويقي عن طريق تبني مفهوم التسويق الحديث والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات التي تسمح بتطوير وتوسيع قنواتها التوزيعية كالاعتماد على التسويق الالكتروني والتأمين الالكتروني، مما يساهم بزيادة الحصة السوقية لشركات التأمين التكافلي ودعم تنافسيتها، كما يتطلب تنمية صناعة التأمين التكافلي اهتمام شركات التأمين التكافلي بنشر الثقافة التأمينية التكافلية.

وبعد اجراء الدراسة المدانية توصلنا الى مجموعة من نتائج اهمها:

اولا: نتائج الدراسة:

1) يشهد التامين التكافلي تتطور قياسي خلال السنوات الاخيرة
2) للتأمين التكافلي الإسلامي دور مهم في صناعة منتجات المالية الإسلامية فهو الحلقة الضائعة للمنتجات المالية الإسلامية.
3) يقضي التأمين التكافلي الإسلامي على أي نوع من القيود ليقدم الحماية ضد المخاطر التي قد تحدق بالمؤمن له الطالب للحماية مع ما يتناسب مع أحكام وضوابط في الشريعة الإسلامية.
4) يساهم التأمين التكافلي الإسلامي بشكل كبير في توفير الحماية والأمن للمؤمنين من خلال صيغه المختلفة والتي تهدف إلى التقليل من المخاطر وتخفيض الخسائر.

ثانيا: التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة الميدانية وبناء على نتائج التحليل لبيانات الدراسة الميدانية فانه يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات لفائدة المؤسسة تتمثل فيما يلي:

1) يجب بذل الجهود لتأسيس الشركات التي من شأنها توفير التأمين التكافلي الإسلامي وشركات إعادة التكافل.
2) يجب على علماء المالية الإسلامية العمل على تحرير قطاع التأمين التكافلي الإسلامي من سيطرة القوانين التي تحكم شركات التأمين التقليدية ووضع إطار موحد لعمل جميع شركات التأمين التكافلي الإسلامي
3) وضع هيئة رقابة شرعية عامة وموحدة لضمان توحيد الممارسات في هذا القطاع.
4) تسويق اكثر للتامين التكافلي

ثالثا: أفاق الدراسة:

لقد سمحت هذه الدراسة إلى الولوج بمواضيع الأخرى، حيث تحتاج دراسة تقييم الممارسات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية إلى جوانب الأخرى في الموضوع أهمها:

1) افاق وتحديات التامين التكافلي في الجزائر؛
2) اليات التحسين التامين التكافلي في الجزائر.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

1) أحمد سالم ملحم ، **التأمين الإسلامي**، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

2) عبد الباري مشعل، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني**، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، مجمع البحوث، الرياض، 2009/1/20، مجمع البحوث.

3) لعبيدي إبراهيم، **حقيقة الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

4) عز الدين فلاح، **التأمين، مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

ثانيا: مقالات واطروحات :

1) بوعزوز جهاد، **تشخيص واقع، معوقات آفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي – مع الإشارة لحالة الجزائر–**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 04، 2015.

2) موسى ذهبية، فروخي خديجة، طرق **استغلال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي – شركة " سلامة للتأمينات الجزائر" نموذجا–** مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015.

3) موسى مصطفى القضاة، **حقيقة التأمين التكافلي**، ندوة حول: شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 25-26 /2011/04.

4) يونس صوالحي، غالية بوهدة، **إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني: رؤية فقهية نقدية**، مجلة تجديد، المجلد 17، العدد 34، 2013.

5) سامية معزوز، **التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، المجلد أ، ديسمبر 2015.

6) محمد شريف بشير، **العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية –دراسة تحليلية قياسية**–المؤسسة، العدد 05، 2016.

7) التقرير السنوي عن نشاط قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة 2017، هيئة التأمين 2018.

8) قندوز طارق، **متطلبات ومقتضيات المنافسة التأمينية بين القطاعين العام والخاص بالجزائر (الواقع والمأمول)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، مارس 2016.

9) وائل صالح عامر، **التأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري في سوريا**، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

10) معمر حمدي، **نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق –دراسة بعض التجارب الدولية–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف، الجزائر، 2012/2011.

11) عامر أسامة، **أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي–دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008–2013–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013.

12) معمر حمدي، **دور تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط شركات التأمين التعاوني –دراسة بعض التجارب العربية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف – الجزائر، 2017.

13) سميرة جوادي: اثر اليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التامين التكافلي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020.

14) **ماجد محمد على أبو شنب** : أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في كلية الاقتصاد، تخصص إدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، غير منشورة، 2013م

ثالثا: الملتقيات

1) حجيلة قميري، **انتشار صناعة التأمين التكافلي وتطورها في الجزائر**، مجلة معارف، العدد 18، 2015.

2) عبد لله علي الصيفي، **التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية**، المؤتمر العلمي حول التأمين التعاوني، الأردن، يومي 11-2010/04/13.

3) بهلولي فيصل، خويلد عفاف، **التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر –الواقع والآفاق–**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير تجارب الدول–، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 3-4/ 2012/12.

4) براحلية بدر الدين :**التأمين في ظل المرسوم التنفيذي 09–13 بين التجاري والتعاوني**، بحث مقدم للملتقى الدول حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التقليدية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 25-2011/04/26.

5) محمد أحمد زيدان، **أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الرياض، السعودية، يومي 07_2011/12/08.

رابعا: تقارير

1) التقرير السنوي الرابع والخمسون (54) 2018، مؤسسة النقد العربي السعودي، التأمين والتمويل.

وفي الأخير نسأل الله السداد والتوفيق